

اقتصاد

١٨ ساعة دوام لمراقبي التموين طوال أيام رمضان

وزير التموين لـ«الوطن»: سنغلق سوق الهال في حال استمرت المخالفات ونصحت التجار بإخراج الشقيرة

عبد الهادي شباط

كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي في تصريح لـ«الوطن» أنه سيغلق سوق الهال في حال استمرت المخالفات وحالات التلاعب بالأسعار وخاصة من الشقيرة الذين يتحكمون في السوق، مبيّناً أن البضاعة أصبحت تمر عبر خمس حلقات من الشقيرة في سوق الهال وهو ما يرفع الأسعار بشكل غير مقبول وأنه نصح التجار والقائمين على سوق الهال بإخراج الشقيرة من السوق.

وفي سؤال لـ«الوطن» عن بديل سوق الهال في حال فعلاً تم إغلاقه إذا لم يلتمز التجار في السوق بالاتفاق وتنظيم العمل الذي حددته الوزارة أكد الوزير أن «السورية للتجارة» جاهزة لتقوم بدور سوق الهال وتوفير المواد من الخضار والفواكه وغيرها وأن الوزارة لديها العديد من الخيارات والبدايل في الموضوع.

وحول إيقاف الوزارة للتعاطي مع الارتفاعات السعرية لمعظم المواد وخاصة منها الأساسية مع قدوم شهر رمضان بين الوزير الغربي أنه ممنوع رفع الأسعار وسيتم التعامل مع أي حالة تلاعب شديد واتخاذ عقوبات وإجراءات قاسية بحزم، وأنه في هذا الموضوع يتم العمل على تعديل القانون ١٤ الناظم لعمل الوزارة لتشديد العقوبات بحق المخالفين وخاصة المخالفات الجسيمة، مبيّناً أن دفع المخالفة من طرف الجيبية من قبل التاجر وأن ربح ساعة يعوض قيمة المخالفة، وأنه سيكون هناك عقوبات مفاجئة وقاسية جداً.

كما كشف الوزير عن تقسيم المدن ومراكز المحافظات لمربعات لتوزيع الرقابة التموينية عليها حيث سيحضر مراقبو التموين في الأسواق خلال شهر رمضان بمعدل ١٨ ساعة يومياً. منوهاً بأن المراقبين اليوم في التموين أفضل من السابق وخاصة أنه يتم تكليف المهتمين بالفريز من



لتنوفير المواد والسلع وتخفيض الأسعار وتثبيتها قدر المستطاع. وكان أوضح مدير عام السورية للتجارة عماد محمد أن معظم السلع والمواد ستشهد خلال شهر رمضان المبارك عروضاً خاصة وسلاً رمضانية وستقام أسابيع تسوق في مختلف فروع المؤسسة بالمحافظات وسيجد الصائم والزبون في صالات المؤسسة كل ما يحتاجه من السلع الأساسية ومنها التمور والعصائر بأنواعها والسكر والشاي والبرغل والأرز والعدس والحمص والفول والزيوت والسمون والمربيات والحلاوة ورب البندورة والزعتر والخل وحبس الرمان والقهوة والحليب وغيرها من أصناف غذائية وغير غذائية واستهلاكية مختلفة إلى جانب الخضار والفواكه ومادة الخبز بأسعار مناسبة، كاشفاً أن المؤسسة تعمل حالياً على استئجار العديد من المحاصيل الزراعية من الفلاحين والمزارعين وبيعها للمستهلك مباشرة بما يعكس إيجاباً على الفلاح والمستهلك على حد سواء كما أنها تبحث عن آليات جديدة لتطوير أساليب

رئاسة مجلس الوزراء في الأعمال الرقابية ويتم العمل بشكل دائم على التأهيل والتدريب، وهناك متابعة دقيقة من الوزارة لعمل المراقبين. كما بين الوزير أنه سيتم العمل على تكثيف سحب العينات على مدار شهر رمضان وخاصة المواد الغذائية والأساسية مثل الألبان والأجبان والمربيات وغيرها من المواد التي تشكل مادة رمضان. كما كشف الوزير عن خطة لدى الوزارة تسعى من خلالها لتخفيض أسعار الألبسة ما بين ٣٠-٤٠ بالمئة حيث ستعمل السورية للتجارة على تسويق الألبسة من مصادر إنتاجها الأساسية من دون وسيط وطرحها للبيع في صالاتها للمستهلك مباشرة وأن الوزارة تخطط لفتح العديد من الصالات الخاصة بالألبسة وأهمها مول في شارع ٢٩ أيار خلال الأيام القريبة وستكون جودة الألبسة في المول تضاهي مثيلاتها في شارع الحمرا والشعلان.

كما كشف الوزير أن الوزارة ستعمل على تخفيض حدود ٢٧٠٠ مادة تموينية خلال الشهر القادم بنسبة بين ١٠-٢٥ بالمئة وذلك سعياً من الوزارة

نشاط جيد لنواقل المشتقات النفطية في مصب بانياس

مسؤول في «النفط» لـ«الوطن»: عودة نواقل خط الأتيمان الإيراني النفطي قريباً

نواقل غاز أخرى خلال الأيام القادمة، حيث أشار المصدر إلى أن وضع مخازين الغاز السائل أصبحت بحالة ممتازة في الفترة الحالية، وهو يستخدم في تعبئة أسطوانات الغاز المنزلي.

وبالنسبة لمادة البنزين فيتم تفريغ حمولة ناقلة حمولة البنزين بحمولة أكثر من ١٥ ألف طن بنزين، مع قرب وصول نواقل أخرى حمولة بالمادة، كما يتم حالياً تفريغ ناقلة حمولة المازوت بحمولة أكثر من ١٧ ألف طن مازوت، وهنا بين المصدر أن واقع حوامل الطاقة في حال جيدة لكافة مشتقاتها للمرحلة الحالية مع التزام أغلب الشركات الموردة للمواد بالعمود المتفق عليها.

والجدير بالذكر أن الكوادر الفنية في وزارة النفط والثروة المعدنية كانت قد وصلت إلى مراحل متقدمة في إخماد الحرائق في آبار الغاز المشتعلة ضمن حقل حيان، حيث تمت مكافحة حرائق الجزء الأكبر من الآبار والسيطرة عليها وإعادة ترميمها وتأهيلها وعادت للإنتاج، بالإضافة إلى أن الوزارة قد وضعت جميع الخطط الإسعافية المطلوبة لحقل الشاعر للبدء بإعادة تأهيل وصيانة المعدات والتجهيزات الفنية ضمن الحقل بأسرع وقت ممكن، إضافة إلى ربط الآبار السليمة بخطوط الإنتاج والنقل.



الفيول لقطاع الكهرباء كان يصل إلى ١٥ ألف طن يومياً في مرحلة ما قبل الأزمة، وقد انخفض إلى ٥ آلاف طن خلال الأزمة لصعوبة تأمين المادة بسبب ظروف العقوبات الخارجية والحصار، مع وجود مؤشرات حالة تحسن تغذية محطات الكهرباء بقرب عودة النشاط والإنتاج لحقول الغاز الطبيعي التي تساهم بتغذية محطات الكهرباء. بالإضافة إلى وجود ناقلة حمولة بالغاز السائل يتم تفريغ حمولتها التي تصل إلى ٢٥٠٠ طن غاز سائل، مع قرب وصول

القطاع الخاص. ولقت المصدر إلى أن المصب النفطي في ميناء بانياس يشهد حالياً نشاط نواقل للمشتقات النفطية، حيث يتم تفريغ حمولة أكثر من ناقلة بنفس الوقت، وفي التفاصيل بين المصدر أن هناك ناقلتين محملتين بالفيول يتم تفريغها بحمولة ٩٠ ألف طن للأولى وأكثر من ٤٠ ألف طن للثانية أي بحمولة إجمالية تصل إلى نحو ١٣٠ ألف طن فيول، ستكون مهمة في المرحلة الحالية لتغذية محطات توليد الطاقة الكهربائية. مضيفاً: إن الاستهلاك اليومي من مادة

على محمود سليمان كشف مصدر مسؤول في قطاع النفط عن قرب عودة الخط الاتماني الإيراني النفطي للعمل، مع اقتراب وصول أول ناقلة نفط خام إلى المصب النفطي في بانياس.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، أوضح المصدر أن ناقلات النفط الخام التي كانت تصل إلى سورية من إيران كانت قد توقفت منذ عدة أشهر لأسباب متعددة مرتبطة بالاتفاقيات والتعاون بين الجانبين، وقد تم الاتفاق مؤخراً على عودة العمل بها، بحيث تستصل أول ناقلة حمولة بقرابة مليون برميل نفط خام خلال الأيام القادمة، ولمن تم سببها ناقلات أخرى يتم الاتفاق على موعدها لاحقاً.

وأشار المصدر إلى أنه في حال العودة إلى الوضع الذي كان قائماً سابقاً فسوف تشهد وصول ناقلتين إلى ثلاث نواقل شهرياً من إيران، حيث كل ناقلة تكون حمولة بمليون برميل نفط خام، وهذه الكمية كافية لتشغيل مصفاة بانياس مدة عشرة أيام، وفي حال وصول ثلاث نواقل تكون كافية لتشغيل المصفاة على مدار الشهر، ما يعزز توفير المشتقات النفطية، بالإضافة إلى ما يصل من نواقل أخرى عبر الشركات المتعاقد معها من

القطاع: شركات الأعمال لم تصل إلى مرحلة دمج الجودة بالإنتاج وهذا خطأ

صالح حميدي

العامة وتقليل الأخطاء وخفض الهدر والتخلص من المنتجات المعيبة وضيق الفرص وسوء التصنيع، وتمكن الشركات من التركيز على الزبون ودراسات السوق وزيادة حجم الطلب والمبيعات والمحافظة على الأرباح وزيادةها واستمراريتها والتدقيق الداخلي والمراجعة. مبيّناً أن هناك ١٨٦ دولة تطبق أنظمة إدارة الجودة ووصل عدد المواصفات المنوطة إلى ٢١٥٤٤ مواصفة و٦٠ مواصفة مخصصة حتى نهاية العام ٢٠١٦. بدوره بين وفيق الجري أن سورية تحت الخطأ لإنشاء مجلس اعتماد سوري لمنح شهادات أنظمة الجودة وتقليل الاعتماد على الجهات الدولية، مشيراً إلى أن الهيئة وبعد تجربتها منذ العام ١٩٩٨ في ضبط المواصفات سجلت ٢٥ مكتباً مخصصاً لتأهيل الشركات في أنظمة الجودة.

وضمن إطار مداخلات الحضور أشار مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي إلى الالتباس السائد في سورية في موضوع الجودة، قائلاً: «لا يعني أن كل من حصل على شهادة الأيزو أن منتجته جيدة، ودعا إلى السعي لتلاقي الأيزو ترفاً ولغايات محددة لأنها تتداخل مع الهندسة الإدارية أو الهندرة في أي مؤسسة أو شركة وتسهم في رفع تنافسيتها.

محمد الحلبي من جامعة دمشق رأى أن اعتماد أنظمة الجودة يجب أن يسبق إنشاء الشركة وليس بعد إنشائها حيث يمكن أن يتطلب الأمر بعد ذلك تغيير كل أنظمتها قائلاً: إن الإدارة بالأهداف كعمل إدارة ضمن برنامج الإصلاح الإداري أخفقت لأنها طبقت على مؤسسات قائمة بأنظمة قديمة.

ودعا الحلبي أيضاً إلى ضرورة اعتماد المؤهلين والمختصين في التدقيق ومنح شهادة الجودة لكل في مجال عمله، معمل ألبان أو أحمذية أو جامعة أو شركة خدمية ولا تكن العملية عبثية.

أسف رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع للحضور الضئيل لندوة الأربعة التجارية اليوم أمس بعكس الندوات السابقة التي أقيمت تحت عنوان «استفادة القطاع الخاص من أنظمة إدارة الجودة في تطوير أعماله»، بمشاركة خبيرة أنظمة الجودة إيمان عبد الله ومدقق أنظمة الجودة مدير هيئة المواصفات السورية سابقاً رفيق الجري. وقال القلاع: إن الحضور الضئيل نتج عن كونها ندوة علمية وإن شركات الأعمال في مختلف قطاعات الدولة وفي مختلف الميادين والمجالات لم تصل بعد إلى مرحلة دمج الجودة بالإنتاج وهذا أمر خطأ، مبيّناً أنه «في حال أردنا التقيد بإنتاج صناعي وحراك تجاري علينا أن نقرن الجودة بالإنتاج».

وجاءت إشارات إيمان العبد الله في محاضرتها إلى عدم القدرة على تطوير أعمال أي شركة أو ربحية أو تنافسية أو تقديم منتجات مرضية دون تطبيق الجودة وأن الاهتمام بالجودة من المسببات الرئيسية المؤدية لتطوير الشركة، موضحة أن الجودة اكتسبت أهميتها كذلك من ازدياد الحركة التجارية في العالم ومن المنافسة الحادة بين الشركات العالمية ومن وجود منظمة التجارة العالمية، ولفتت إلى أهمية الجودة في منحها بعض الامتيازات للشركات المطبقة لها مثل وناقل التصدير والتقدم للمنافسات.

وأشارت إلى أن هناك من ينظر إلى الجودة على أنها مجرد ترف أو تكلفة زائدة وتطبيق وناقل وفقدان للسيطرة على الموظفين من ثم هي غير ضرورية وغير مطلوبة، وعرضت للجودة من وجهة نظر المستهلك وصاحب الشركة والعمال ومدير المصنع والمجتمع. وأشارت إلى مزاي تطبيق الجودة في زيادة الأرباح وجودة المواد الأولية وزيادة إنتاجية العامل وتقليل دوران الأيدي

ضريبة «الكراسي» تجمع وزيري السياحة والمالية

اليازجي طلب لحظ التباين بين المنشآت لدى التوقيع مع المالية وحمدان اعتبرها محاربة للفساد



داعين إلى الإسراع في تطبيق هذا الاتفاق في بقية المحافظات مع اعتماد المعايير المناسبة لوضع كل منشأة فيها. وخرج الاجتماع في تشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارة المالية ووزارة السياحة واتحاد غرف السياحة تكون مهمتها دراسة الطلبات المقدمة من أصحاب المطاعم الراغبين بتوقيع هذا الاتفاق، والتي تتضمن تحديد رقم العمل الذي سيتم التوافق عليه مع الأخذ بالخصائص سبب الكراسي الموضوعة في المطعم ونسبة إشغالها وعدد مرات الإشغال اليومي للكرسي الواحد، إضافة إلى تحديد سعر الوجبة للشخص الواحد بحسب التصنيف على أن تبدأ عملية التوقيع خلال الأيام القليلة القادمة.

أحياناً من بعض الموظفين من ذوي النفوس الضعيفة والذي انعكس تهرباً ضريبياً، حرم الخزينة من إيرادات هي من حقها، مبيّناً ضرورة العمل على الأتمتة واستخدام التكنولوجيا والدفع الإلكتروني للوصول إلى النتائج المثلى التي تتناسبها الوزارة، موجهاً بالموافقة وعلى وجه السرعة على الطلبات المقدمة من أصحاب المطاعم باستخدام الحاسب والبرامج المحاسبية اللازمة لتعلمهم. وعرض رئيس اتحاد غرف السياحة ورؤساء غرفتي سياحة دمشق وريفها مقترحاتهم وأرائهم حول آلية إنجاح الاتفاق.. مؤكداً وجود دلائل لديهم تشير إلى ارتفاع ملحوظ في عدد الراغبين بالتوقيع مع وزارة المالية،

بأن يرفع تصنيفه إلى مستوى تصنيف أعلى، ما يجعله يتقاضى أسعاراً أعلى تتوافق مع خدماته المقدمة للمواطنين.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقد أمس في وزارة المالية وضم كلاً من وزراء المالية والسياحة ورؤساء اتحاد غرف السياحة في دمشق وريفها وعدد من أصحاب المنشآت والمعينين. بدوره أكد وزير المالية مأمون حمدان أن المرسوم التشريعي رقم ١٩ لعام ٢٠١٧ والمتضمن أنه «يجوز بقرار من وزير المالية بالتنسيق مع وزير السياحة واتحاد غرف السياحة تحديد رقم عمل توافقي مع بعض أو جميع مكلفي منشآت الإطعام السياحية من مستوى نجمتين وما فوق» صدر لمحاربة الفساد والرشوة التي كانت تحدث

الوطن

دعا وزير السياحة بشر اليازجي إلى ضرورة لحظ التباين في عمل المنشآت السياحية ومرعاتها عند توقيع الاتفاق مع المالية بخصوص الضريبة، ولا سيما ما يتعلق منها بموقع المنشأة وشهرتها والإقبال عليها، كذلك لحظ المنشآت السياحية الموسمية التي تعتبر فعاليتها محدودة، مشيراً إلى أن وزارة السياحة تقوم بوضع أسعار خدمات المنشآت وفق تصنيفها، وأنها لن تسمح لأي منشأة بتقاضى أسعار أعلى من الأسعار الموضوعة من قبلها بناء على مستوى التصنيف، لكنها بالمقابل تسمح لصاحب المنشأة الذي يقدم خدمات جودة أعلى من تصنيفه